هواجس المواطن.. والانتخابات الوطنية العامة

الدكتور/ تيسير عبد الجبار الآلوسي

لأول مرة جيل اليوم هذا يتحدث عن الانتخابات ويتحدث عن حقه في تقرير مصيره ومسارات حياته وكيفيات رسمها والتخطيط لها.. وهو يتحدث عن حقه في أن يجريها في أفضل قدر من الاعتبارات التي تسمح له بتوجيه الأمور على وفق تصوراته وآماله وتطلعاته.. وهذا يستدعي مزيدا من استقلالية القرار وعميقا من الوعي وكبيرا من الانتباه والتفكر والتدبر بما يضمن سلامة الإجراءات التنفيذية وفرصا كافية من التعاطي مع خطوات الانتخابات التي تجري من دون خبرات وكفايات مكتملة وبالتحديد من دون سابق تجارب كافية للتعرف إلى كل تفاصيل الانتخابات وكيفيات إجرائها بما يستجيب للطموح...

يجري التحضير للانتخابات عبر لجنة مشرفة وهي تنهض في أجواء غير طبيعية بالمرة.. وليس الأمر بعائد للأمور الأمنية حسب، بل لجملة أمور مهمة مثل وجود معاهد الدراسات والقياس للرأي العام بما يجعل اللجنة مستجيبة لتلك النتائج والقراءات بخاصة والوضع تجري فيه العملية لأول مرة بالكيفية الحرة المنتظرة أو المؤملة؛ وهذا من واقع الانفصال بين ما يجري التحضير له وواقع الأمور أو بالتحديد تفاصيل حياة المواطن العراقي المكرهة بظروف التخريب المادي والروحي والنفسي الذي خلفه نظام المصادرة والاستلاب والحظر والعبودية المطلقة للدكتاتور البائس المهزوم ولكنه المهزوم بعملية أشبه بالقيصرية!

فما الذي يمكن الحديث عنه في المدة القصيرة المتبقية لإجراء الانتخابات؟ هل أمر الموعد المعني هو من القدسية بما لا يسمح لطرف أنْ يتحدث عن أية معالجة كانت يمكن أن تمس الموعد؟ الحقيقة إنّ قضية إجراء الانتخابات في موعدها قرار مهم وخطير يترتب عليه ما سيأتي بعد الانتخابات مباشرة من جهات عدة، فمن جهة القوى التي تتحدث عن التأجيل وعن الشروط التي تراها ضرورية لإجراء الانتخابات وقوى تتحدث عن المقاطعة ما لم يجرِ الحوار معها على وفق شروط مختلفة.

هذا فضلا عن حقيقة دخول العراقيين الانتخابات ليس من دون سابقة أو خبرة ولكن في ظروف من الضغوط النفسية والسياسية المعقدة وعلينا هنا المقارنة بين أن ندخلها بالوضع القائم مع عمل مثابر وجدي من جميع الأطراف لتحقيق أفضل شروط الانتخابات أو التأجيل لتوفير الفرص الكافية لمنح العراقي حقه في التمعن بآليات الانتخابات والتحضير لها وإجرائها بما يستجيب لطموحاته العريضة في بناء ديموقراطية لعراق جديد مختلف.. يتعايش فيه الطيف التعددي المتنوع وحتى المختلف في أجواء من الحوار المتمدن الذي تنتفي فيه حالات الاعتداء على أبسط تفاصيل حقوق الإنسان ولا يعود الإنسان العراقي حبيس المواطنة العراقية ومن ثم حبيس فكر فرد أو مجموعة أو تيار أو دين أو عقيدة وهو حر تمام الحرية في الخيارات التي تخص حياته وتوجهاتها..

والحقيقة لا ينبغي للغة التي تصاعدت في الآونة الأخيرة أن تأخذ منحاها المتشدد في مهاجمة أنصار التأجيل ولكنني سعيد بالدخول في جدل موضوعي وفي المحاججة العقلية وهو المؤمل في كل تلك الأصوات، أما لغة التخوين والضرب على وتر مصادرة حرية الآخر في التعبير فهي إن لم تدخل في لغة دكتاتور الأمس الاتهامية الرخيصة فإنها تدخل في مجال المهاترة أو في أقل تقدير تدخل في مجال السباق الرخيص للفوز الانتخابي ومصادرة أو استلاب الآخر وحقه في الوجود وفق حجمه ومساحته ...

بينما الحق يكمن في السعي للفوز بطرق صحية صحيحة لا تعني بالمرة أن يكون الفائز دكتاتورا بقدر ما تعني ممارسة التفاعل ديموقراطيا مع واقع آليات أو كيفيات الحياة الديموقراطية، ففي الوقت الذي فاز فيه شعبنا بتحرره من زمن عبوديته ودكتاتورية الأقلية، بل من دكتاتورية الطاغية الفرد، لا يمكن أن نقبل باستبدال تلك الدكتاتورية بأخرى تمثل هيمنة الأغلبية ومنعها الأقلية من حق الوجود.

ومن الطبيعي أن يكون هاجس الأقلية في ظروفنا العراقية من هيمنة غير مرغوب فيها أو هيمنة تسلب حق التداول والتعدد والتنوع والاختلاف أمرا أو هاجسا جديا تحتاج فيه إلى مناقشة وحوار وتطمين وليس اشتراطات تخدم هامشا من القوى الخارجة عن القانون أو الخارجة عن إرادة شعبنا فتلك القوى الإجرامية من بقايا الزمن الرديء ليست هي المقصودة بأي حال من الأحوال بالحوار وبالاستجابة للتطمينات المعنية بمن يسميهم "بعض المتنطعين" بالأقلية ..

إذ الحق أن تنتفي مصطلحات أقليات الخاصة بأبناء عراقنا الجديد، إذ طالما كنا شعبا واحدا وتفاعلا من أطياف وقوميات وديانات ومذاهب فلا بد من أن نحترم ذلك حيث لا ننتقص من حق مواطن عراقي لأنه من مجموعة يسمونها ظلما صغيرة أو يستخدمون لها مصطلح أقلية فيما يمنحون لمواطن ينتمي لما يسمى أغلبية حقوقا مضافة تجعله المهيمن على الحياة لا العامة بل على حياة المواطن الذي يأسرونه اليوم بهيمنة فكر ما يسمى الأغلبية..

وفي حقيقة الأمر فإنّ الهاجس الرئيس لا يقوم على تقسيم العراق بين طائفتين حسب، فالأمر أكبر من مسألة شيعة وسنة إذ في العراق نسبة غير صغيرة من العراقيين الذين لا ينتمون إلى المجموعة المسلمة، بل حتى هذه المجموعة من السنة والشيعة ليست جميعها تنتمي لتصورات مذهبية ولا دينية بحتة بل تعتقد بالحلول العلمانية لاعتبارات كثيرة فما بالنا إذا ما فُرِض عليها الفكر الطائفي والقسر الطائفي والانغلاق الطائفي والتقسيم الطائفي وروح الانتقام والثأر الطائفيين؟ ما بالنا إذا ما دخلنا في نفق الفلسفة المظلم لما يسمى زعماً إزالة الظلم عن الطائفة ذات التعداد النسبي الأكبر ليدخلنا هذا في ظلم المجتمع العراقي من كل الطوائف والأديان (انتقاما لزمن الظلم) وتحقيقا لما تزعمه الأحزاب الطائفية عدلا وإنصافا وهو اعتداء حتى على الطائفة التي يزعمون تمثيلها..

كيف؟ لأن أبناء طائفة بعينها هم بشر أسوياء ولا يدخل في برامجهم أو فلسفاتهم أن تكون حياتهم ومصالحهم رهينة توجهات مرضية تتأسس على حساب الآخر وعلى حساب مصالحه واستقراره بل تتأسس على استغلال الآخر لأنه لا ينتمي إلى الطائفة المعنية بزعم الجهة الطائفية الحزبية المقصودة.. وبأية حال من الأحوال لابد من التوافق على رفض التأسيس لاستقرار أي مكون عراقي.

رأي الأسرة العراقية : الانتخابات معركتنا الفاصلة مع الخوف

بغداد/ علياء الانصاري

تغفو الشعوب وبين أهدابها ألف حلم مستيقظ

وهكذا كان الشعب العراقي.. احلامه كثيرة بعدد جلاديه وبعدد ما قدم من ضحايا وشهداء.. آماله محرمة محكومٌ عليها بالاعدام.

والآن بعد سقوط الطاغية، برز الحلم الأكبر للعراقيين ألا وهو اقامة حكومة عادلة ديمقراطية تحقق للناس أمانيها واحلامها وتبين لهم حياة أفضل لمستقبل أمثل.

ويقترب الموعد.. ويبرز الحلم بكل معالمه وتفاصيله.. يكبر ويكبر ليمسي يوم الانتخابات حقيقية.

غداً أفضل من الأمس

ولنتحدث أكثر عن هذا الحلم التقينا نخبة من الأسر العراقية وتسامرنا معهاً في حديث الحلم الكبير سألناها: ماذا يعني يوم الانتخابات لك؟!

الدكتور حيدر عباس اختصاصي نسائية في مستشفى الحلة قال: "انا حتى هذا العمر لم أجرب حقيقة الانتخابات أو انتخابات حقيقية أي اختار من أراه أو أتصوره في مصلحة المجتمع الذي أنتمي إليه، وعلى الرغم من قلة أو بالاحرى انعدام الخبرة والممارسة لها فإنها تعني لي المستقبل الذي قد أصيغه على إرادتي أو ارادة الاغلبية في المجتمع، هي تعني لي بصيصاً نحو غدٍ رغم جهلي به ولكني لدي طموح كبير في كونه أفضل من الأمس".

زوجته السيدة مها محللة في مختبر المستشفى نفسه قالت: (واجبنا تجاه ابنائنا ان نهيئ لهم مستقبلاً أفضل من حاضرهم مادياً ودراسياً ومعنوياً، والانتخابات جزء من هذا الواجب.. فيوم الانتخابات هو يوم صناعة مستقبل لاجيالنا القادمة).

المحامي فاضل عباس رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في بابل قال (أنا اسمي يوم الانتخابات عيد العراق)، ففي يوم العيد يتصالح كل من له خصومة أو قطيعة ويتواصل مع الآخرين من خلال الزيارة والتهنئة وحتى الهدية، كذلك يوم الانتخابات عيد للعراقيين انتظرناه طويلاً، صمنا دهراً حتى جاءنا هذا العيد.. فلنتصالح ونترك كل الخلافات ونبدأ من جديد، نضع يد بيد وقلباً على قلب لنبني عراقاً جديداً حراً ديمقراطياً) تبتسم السيدة أم حيدر زوجته وتقول (العيد فرحة.. لنفرح كلنا بهذا العيد. ونسعى الى ان لا يدمر احد فرحتنا هذه).

ولادة عهد جديد

مدرس اعدادية اعرب عن رأيه قائلاً: (أن يوم الانتخابات يعني مستقبل العراق ويعني انتهاء الاحتلال وترسيخ الديمقراطية في المجتمع العراقي هو يوم التحول من الاستبداد والاستغلال إلى الحرية وابداء الرأي الذي حرم منه الشعب العراقي لأكثر من خمسين عاماً).السيدة هدى عباس موظفة اردفت متابعة كلام زوجها: (أن مشاركة جميع العراقيين في الانتخابات هي حالة تكاتف كل القوى والتيارات ليضعوا اللبنة الأولى للديمقراطية وتتمخض عنها ولادة عهد جديد يغمره النور ليرى كل فرد عراقي حقه في التعبير وحقه في العيش).

وعندما سألنا السيدة هدى، كيف ترين مستقبل العراق بعد الانتخابات اجابتنا: (الحقيقية ان نجاح مستقبل العراق بعد الانتخابات يعتمد بالدرجة الأولى على الاستخدام الأمثل لمفهوم الديمقراطية وهذا يتطلب منا نشر الوعي الثقافي في كل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكي يعم السلام والهدوء وتغيب عن مسامعنا أصوات الانفجارات وعن أعيننا حمامات الدم ونزرع الأمل في عين كل طفل عراقي ويكبر ويكبر معه الحس الوطني وروح التضحية من أجل استقلالية وحرية الوطن).

فرصة العراقيين الأخيرة

وفي مديرية الزراعة التقينا السيدة أم امجد التي أعربت عن رأيها قائلة: (الانتخابات هي فرصة العراقيين الأخيرة في التعبير عن آرائهم وانتخاب من يرونه مناسباً لمصلحة بلدهم) وفي معرض الاجابة عن سؤالنا: كيف ترى مستقبل العراق بعد الانتخابات قال لنا الدكتور حيدر عباس: (مستقبل العراق منوط بجهود أبنائه، ومستقبل العراق يعني المشاركة الفعلية بالحياة العامة اجتماعياً وسياسياً وفكرياً، الدخول الكامل لمعترك الحياة بكل تفاصيلها، الإخلاص بالعمل.. حتى الحديث المتداول بالشارع وفي مناطق العمل يجب ان يساهم في زرع الأمل وحث الناس على العمل الجيد، أي بعبارة موجزة ان نكون إيجابيين في كل شيء ولا نكون سلبيين أي نركن لأنفسنا، فالخطر يكمن في السلبية حتى ولو بالحديث).

السيد أبو محمد صاحب وكالة لبيع الملابس قال لنا: (لقد ربّانا صدام على الخوف، فنحن شعب لا يعرف ابداء الرأي بل يخاف ان يبدي رأيه.. ومع ذلك سيكون يوم الانتخابات محطة الانتقال في حياتنا.. إنه يوم لطرد الخوف)، أما السيدة أم محمد فقد قالت لنا: "أنا انتظر يوم الانتخابات بفارغ الصبر، انه يوم مصيري أما الحياة وأما الممات)!!

نعم.. صدقت أم محمد، يوم الانتخابات معركتنا الفاصلة لنهزم الخوف وننتصر بالحرية، سوف نناضل ونجاهد ونكابد حتى ننتزع حريتنا من مخالب الخوف يوم ابداء الرأي على ارض استبد بها الإنسان وصودرت كل حقوقه.

بدء الحملات الدعائية للقوائم المتنافسة على مجالس البلديات في البصرة

البصرة/ عبد الحسين الغراوي

بدأ في محافظة البصرة الاعلان عن القوائم الانتخابية لمجالس البلديات التي تمثل مختلف الاحزاب والاطياف والتجمعات الوطنية والسياسية إضافة إلى الشخصيات المستقلة والاكاديمية والثقافية والهندسية والطبية والرياضية وقد بدأت حملات الدعاية الانتخابية للمرشحين من خلال وسائل الاعلام واللافتات والملصقات الجدارية واقامة الندوات التعريفية بأهمية الانتخابات التي يتطلع إليها العراقيون للإدلاء باصواتهم للقائمة التي يرون أنها تمثل ارادتهم الوطنية وطموحاتهم المستقبلية وتؤمن لهم الأمن والاستقرار وتلبي احتياجاتهم الخدمية.

ان قائمة القوى الديمقراطية الموحدة في البصرة طرحت برنامجها الانتخابي الذي يؤكد على أهمية الاسراع في اعادة بناء المراكز الحدودية وتعزيز نقاط التفتيش والعمل على مكافحة التهريب من خلال اعداد مراكز للمراقبة كما اعطى أهمية لإيجاد حلول سريعة لازمة الكهرباء والماء والخدمات البلدية والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية والتعليم وتطوير منظومات الصرف الصحي وشبكات الطرق، وأولى البرامج أهمية الحفاظ على البيئة من التلوث كما دعا إلى توفير السكن وأكد احترام حقوق المرأة التي نص عليها القانون والدفاع عنها ووقف التجاوزات اللاانسانية وفسح المجال لها لتأخذ دورها الوطني والطبيعي في ممارسة العملية السياسية.

وتضم قائمة القوى الديمقراطية الموحدة في البصرة ممثلين عن الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي والحركة العربية الاشتراكية والحركة الديمقراطية الاشورية والائتلاف الوطني إضافة إلى شخصيات علمية وجامعية وتربوية وثقافية ورياضية واجتماعية والجمعية المستقلة في الزبير وضمت القائمة (٤٣) مرشحاً بينهم (١٣) مرشحة.

مركز تسجيل الناخبين في المحاويل ليست هنالك من دالة تقودك إليه

بابل مكتب المدى

سألت عن مكان مركز تسجيل الناخبين في قضاء المحاويل فلا دليل يقودني إليه، ولا إشارة أو لافتة أو علامة تشير إلى مكانه، فقيل لي: انه في مديرية شرطة المحاويل، فكانت المديرية محطتي الأولى في البحث، وبعد ان وصلت إلى مقر المديرية اجابني احد افراد الشرطة العراقية بأن المركز تحول إلى بناية القائممقامية، ثم ذهبت إلى القائممقامية فاجابني احد المنتسبين بان مركز التسجيل في بناية فرع الاتحاد المحلي للجمعيات الفلاحية، وحين وصلت هناك وجدت القائمين على المركز يجلسون في غرفة بائسة ليس فيها إلا ثلاثة كراسي ومنضدة كبيرة.استقبلني السيد قحطان مزاحم الحميري مدير المركز ودار معه هذا الحديث:

❖ ما آلية عملكم؟

. قبل كل سؤال أود أن اشير إلى ان أي عمل يجب ان تتوفر له جميع المستلزمات أو معظمها لغرض انجاحه وخصوصاً مثل عملية الانتخابات فمن المسلمات والبديهات توفر الجانب الأمني للمراكز الانتخابية لغرض مواصلة عمل اللجان والفرق المنتشرة في عموم القطر، إضافة إلى توفير مكان لائق بهذه المراكز تتوفر فيه ابسط المستلزمات للقيام بواجبها.

❖ هل هناك تنسيق بينكم وبين إدارة القضاء والمنظمات الحزبية والجماهيرية؟

. يوجد تنسيق مع السيد القائممقام بخصوص تهيئة المكان وعملنا مستقل عن كل الهيئات والتنظيمات. ولكننا نرى ان للأحزاب والمنظمات ورجال الدين الدورالأكبر في توعية المواطنين وفي الجانب التعبوي والتثقيفي في أهمية دور كل موطن وكل صوت في انتخابات الجمعية الوطنية العراقية ونحن من خلال صحيفتكم الغراء نطلب ارشاد المواطن والاعلام الوطني في سبيل انجاح هذا الحدث الكبير في تأريخ العراق الذي سيسجل اسهاماً كبيراً في حالة الاستقرار والأمن والبناء الجديد.

❖ والآن ما آلية عملكم؟

. بعد حصول المواطن على استمارة الناخب، يراجعنا في حالات وجود الاخطاء في تسجيل البيانات المذكورة في الاستمارة وهي محصورة في تصحيح الاسم أو الأرقام أو عدم تسجيل عدد من افراد الأسرة، أو ان مواطناً يروم نقل استمارته إلى مركز انتخابي آخرحيث محل سكناه، ويتم الاعتماد في هذه العمليات على حضور المواطن والمستمسكات التي تقدم من قبله كالبطاقة الشخصية والبطاقة التموينية وكذلك يراجعنا قسم من المواطنين الذين لم يتم تجهيزهم بالاستمارات من قبل وكيل المواد الغذائية حيث نقوم بتنظيم الاستمارة المطلوبة لهم بعد تدقيق المستمسكات والبيانات المؤشرة في سجلاتنا، وفي النهاية يتم إرسال الاستمارات والقوائم إلى مراجعنا في مركز المحافظة وفق موقف يومي.

شكرنا الأخ مدير المركز والعاملين معه وتمنينا لهم النجاح في عملهم خدمة للعراق العظيم.

امين عام الحزب الليبرالي الديمقراطي العراقي لـ(المدى):

على الكيانات السياسية مخاطبة الناخب ببرامجها لا بالعواطف

بغداد/ طارق الجبوري

دعا الشيخ محمد باقر السهيل الامين العام للحزب الليبرالي الديمقراطي العراقي الاحزاب والتيارات السياسية التي ترفع صور آية الله العظمى السيد علي السيستاني في ملصقاتها الانتخابية لاستدراد عطف الناخب من خلال هذا الاعلان إلى مخاطبة المواطنين ببرامجها وانجازاتها وعطاءاتها للمواطن واحترام المنزلة العظيمة والسامية لهذا السيد الجليل وعدم ادخاله في حيز ضيق في محاولة للايهام على انه يؤيد فئة معينة دون أخرى حيث ان السيد السيستاني هو رجل سلام وهو كما أعلن لكل العراقيين بكل طوائفهم وقومياتهم وديناتهم سنة وشيعة مسلمين ومسيحيين عرباً وكرداً وتركماناً وباقي القوميات الأخرى..

وقال في حديث لـ(المدى) ان السيد السيستاني لم يؤيد ولم يبارك أية قائمة بل دعا الناخبين للإدلاء بصوتهم لكل عراقي يخدم بلده بجد وشرف وامانة موضحاً ان قائمة الحزب الليبرالي الديمقراطي العراقي ستضم عدداً كبيراً من أساتذة الجامعات وتجاراً وشيوخ عشائر ووجهاء لهم تأثير كبير في مناطقهم الانتخابية وحرصنا على ان تضم القائمة جميع اطياف المجتمع العراقي وشرائحه اسلام ومسيحيين وعرباً واكراداً وتركماناً وارمن وكلدو آشوريين وعناصر نسوية فاعلة حيث ان عدد مرشحي القائمة (٦١) شخصاً من ضمنهم عشرون أمرأة.وأضاف ان البرنامج الانتخابي للقائمة ينسجم ومهام الحزب ودعوته لاستتباب الأمن والاستقرار والمحافظة على حياة الشعب ونحن من دعاة المصالحة الوطنية بين العراقيين مصالحة مع النفس لأن العراقيين نفس وروح واحدة كما طرحنا عدة قضايا منها اعادة الجيش العراقي ليأخذ دوره في حماية الوطن والمواطنين وحل مشكلة منتسبي وزارة الاعلام وصرف رواتبهم ومستحقاتهم كما نرى ضرورة اعادة عناصر من الأجهزة الأمنية السابقة التي لم تسء إلى الشعب ولم تنجر إلى مواقف مناقضة لآمال العراقيين لتمارس دورها في خدمة العراق الجديد. والمهم كما يقول السهيل احد أبرز مرشحي قائمة الحزب الليبرالي الديمقراطي العراقي وأمينه العام اننا سننزل إلى الناخب العراقي بدستور للدولة العراقية الجديدة وهنالك برامج تتضمن المحاورالرئيسة لآلية عمل الدولة المنتخبة تتناول الوضع الاقتصادي وسبل انعاشه والنهوض به والوضع الاجتماعي وما يترتب عليه من قضايا تتعلق بتوفير سكن لائق للمواطن ومستوى معيشي كريم وإشاعة الثقافة الديمقراطية ومعالجة الوضع الأمني الذي يؤرق المواطن ونسعى من خلال برامجنا لأن يكون التعليم حقاً لكل فرد في المجتمع مع تطوير قدرات التعليم العالي.أما في المجال الصحي فلنا اتصالات مع عدد من الدول لتطوير الواقع الصحي حتى ونحن خارج العملية الانتخابية حيث نرى من المهم والواجب على كل مسؤول من موقعه ان يعمل على تحسين أداء الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.. وهناك برامج متعددة لتفعيل دور المرأة وتحسين وضع الأسرة العراقية.

(المدى): هل باشرتم بحملتكم الانتخابية؟

. لم نبدأ حتى الآن بالحملة الانتخابية التي سنباشرها قريباً من خلال التوجه إلى المواطن العراقي بالفكر الليبرالي الداعي إلى سيادة العدل والحرية والسلام والمصالحة الوطنية لبناء عراق ديمقراطي فيدرالي جديد ومزدهر ولا بد لي من الاشارة إلى اننا ونحن نخوض الانتخابات نؤمن بان هذه الخطوة ضرورية لتحقيق الهدوء والاستقرار والديمقراطية التي نعيشها في العراق أول مرة.. أنها فرصة لتعميق المفاهيم الديمقراطية بممارسة انتخابات نزيهة يشترك فيها كل أبناء الشعب بجميع طوائفهم وقومياتهم حيث أنها ستكون الخطوة الأولى لتحقيق ما نصبو إليه من أمن واستقرار للعراق الجديد.ويقول الشيخ السهيل آمل من قادة العراق الجديد ورؤساء الاحزاب والكيانات ان يرفعوا اصواتهم عالية للاحتجاج على تدخل دول الجوار في القرار العراقي وان يحترموا خصوصيتنا ويكفوا عن ايذاء شعبنا وجعله يدفع ثمن صراعات لا ناقة له فيها ولا جمل حيث نريد ان نبني عراقاً جديداً بلد سلام في المنطقة بدلاً من ان يكون مركز توتر ومعسكراً يخدم أفكاراً لا يؤمن بها شعبه.

وأضاف ان الهدف الأساسي من الانتخابات هو ايجاد حكومة عراقية صاحبة قرار منتخبة من قبل الشعب بغض النظر عن انسحاب الجيش الأمريكي من عدمه كما لابد من ان لا ننسى ان هنالك وجود وقواعد اميركيين في اغلب دول المنطقة فقيادة الجيش الأمريكي في قطر ويوجد بحدود (٣٠) ألف جندي في الأردن ومثله في مصر وربما أكثر في السعودية والكويت والبحرين وكلنا نرغب وندعو لمغادرة آخر جندي أمريكي أو غيره من العراق ولكن هذا لا يعني ان نتباكى على العراق ونوقف العملية الديمقراطية بذريعة وجود هذه القوات.

ويذكر ان الحزب الليبرالي الديمقراطي العراقي كان قد تأسس منذ أكثر من عام وقد تم عقد مؤتمره الأول في بغداد في ٢/ ١٢/ ٢٠٠٤ في لا اليوم الذي قدم قائمته الانتخابية إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

الملكية الدستورية تخوض الانتخابات بقائمة مستقلة

بغداد/ المدى

اعلن الشريف علي بن الحسين راعي الملكية الدستورية ان الملكية ستخوض الانتخابات المقررة بقائمة تضم ٢٧٥ شخصية من شرائح المجتمع العراقي ثلثها من النساء.

وقال: ان استبعدت احزاباً سياسية وركزت على شخصيات تمثل اساتذة جامعيين ومنظمات المجتمع المدني وعسكريين سابقين ورؤساء عشائر ووجهاء من مختلف محافظات العراق متعهداً عبر برنامج اطلق عليه (الحل البديل) باعادة الاوضاع الامنية والاقتصادية والاجتماعية الى سابق عهدها وضمان حقوق الانسان العراقي ليؤدي واجباته في ظل القانون والحقوق الاساسية.

وشدد على القول بان البرنامج الذي يطرحه لاول (١٠٠ يوم) بعد نيل ثقة المواطن العراقي سيتركز على تحقيق الامن وسيادة القانون والنهوض بالاقتصاد الوطني وتوفير الخدمات وبناء دولة المؤسسات والمجتمع المدني مشيراً إلى ان القائمة ستعمل مالم تستطع عمله كتلة الاحزاب الحكومية خلال المدة الماضية.

واوضح ان البرنامج يتضمن الاسراع في اعادة تشكيل الجيش على اساس كونه رمزاً وطنياً يدافع عن العراق وتسليحه وتجهيزه لضمان امن واستقلال العراق والابتعاد عن المحاصصة والطائفية في اعادة تشكيله والايمان بالنظام الفيدرالي ورعاية المتقاعدين والطفولة والمرأة والشباب والبيئة.

ودعا الى اجراء الانتخابات في موعدها المقرر، مشيراً الى انه اذا تحججت الحكومة المؤقتة بالظروف الامنية وغيرها فعليها الاستقالة مبيناً ان اجهزة الامن والشرطة العراقية قادرة على حماية مراكز الاقتراع.

واشار الى ان الملكية الدستورية مع الغاء فكرة اجتثاث البعث لكنها ضد من ارتكب جرائم ضد الشعب العراقي وانه يؤيد اجراء مصالحة وطنية شاملة وقال: لدينا اتصالات غير مباشرة مع بعض اطراف المقاومة وهناك امل في الوصول الى حل، مؤكداً ان بقاء القوات متعددة الجنسيات مرهون بانبثاق حكومة وطنية منتخبة.